الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مقايضات نفطية أميركية تاريخية مع المكسيك

رويترز: قال مسؤول كبير بالإدارة الأميركية في تصريحات لـ «رويترز» إن إدارة الرئيس باراك أوباما ستسمح للمرة الأولى ببيع كميات محدودة من النفط الخام الأميركي للمكسيك في خطوة مهمة جديدة في سبيل تخفيف حظر تصدير النفط المحلي. وقال المسؤول: إن وزارة التجارة «تبدي موافقة على عدد من الطلبات» لتصدير الخام الأميركي في مقابل النفط المكسيكي المستورد.
وهذه المقايضات النفطية واحدة من عدة استثناءات محتملة يسمح بها القانون الذي صدر قبل 4 عقود والذي يحظر معظم صادرات النفط الأميركي. وجاءت الموافقات بعد 8 أشهر من طلب المكسيك بشكل رسمي السماح بالمقايضة في خطوة تاريخية لبلد كان اكتفاؤه الذاتي من النفط مصدر فخر له لزمن طويل.

إنشاء أول مشروع للطاقة الشمسية لتوليد طاقة كهربائية بنحو 280 ميغاواط

وزير المالية: تأهيل 6 مشروعات لـ «هيئة الشراكة» بـ 3 مليارات دينار

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس خالد الصالح، أن اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص انتهت من اعتماد نتائج التأهيل لعدد 6 مشروعات تقدر القيمة التقديرية لها بنحو ثلاثة مليارات دينار حيث إنه بدأت إجراءات طرحها أول هذا الشهر وهي:

1 ـ مشروع الزور الشمالية – المرحلة الثانية
2 ـ مشروع محطة الخيران – المرحلة الأولى
3 ـ مشروع مياه الصرف الصحي في المنطقة الجنوبية من الكويت (أم الهيمان).
4 ـ مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة ـ موقع كبد.
5 ـ مشروع محطة العبدلية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية.
6 ـ مشروع البرنامج الحكومي والخطة الانمائية لوزارة التربية.

انس الصالح

اجراءات الطرح بدأت هذا الشهر.. ومن المشروعات الزور الشمالية 2 ومحطة الخيران

ومن المخطط للمرحلة الثانية من مشروع محطة الزور لإنتاج الكهرباء والماء أن تنفذ وفقا لنظام التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة وتحويل الملكية بطاقة إنتاجية ـكحد أدنى ـ 1,800 ميجاواط وتنتج 102 غالون إمبراطوري من المياه، على أن تكون المحطة وفقا لتكنولوجيا الدورة الغازية المشتركة مع اختيار جميع التقنيات المعتمدة لتحلية المياه، كما سيتضمن المشروع بناء محطة تحويل بسعة 400KV لتصدير الطاقة من المحطة لشبكة وزارة الكهرباء والماء، علما ان الوقود الأساسي المعتمد لتشغيل المحطة هو الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الديزل كبديل احتياطي.
أما المرحلة الأولى من مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه، فيهدف منها الى إنتاج طاقة كهربائية بحد أدنى 1500 MW عن طريق إنشاء محطة تقليدية حرارية بخارية باستخدام زيت الوقود المنخفض الكبريت (LSFO) و/أو الغاز (السولار) و/أو الزيت الخام و/أو الغاز الطبيعي). ويقع المشروع في منطقة الخيران الى الجنوب من محطة الزور الجنوبية لتوليد الطاقة الكهربائية وانتاج المياه المحلاة.
وبالإضافة إلى ذلك يشمل المشروع أيضا محطة لتقطير وتحلية مياه البحر بطاقة تبلغ 125 MIGPD كحد أدنى عن طريق استخدام تقنيات طريقة التبخير الوميضي المتعدد المراحل (MSF) و/أو متعدد التأثير (MED) و/أو طريقة التناضح العكسي (RO).
ويهدف مشروع الصرف الصحي الى إنشاء محطة جديدة بطاقة استيعابية أولية تصل إلى 500000 متر مكعب يوميا ويمكن توسعتها لتصل إلى 700000 متر مكعب يوميا بحلول عام 2020 إضافة إلى تحديث وتوسعة عدد من محطات الضخ وإنشاء مجاري صرف للمياه.
ويعتبر مشروع كبد لمعالجة النفايات الصلبة من المشروعات التي ستنفذ وفقا لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال معالجة النفايات البلدية الصلبة بهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتوفير مصادر بديلة للطاقة تستفيد منها جهات الدولة المختلفة مثل وزارة الكهرباء والماء، ومن المتوقع أن يقدم المشروع عددا من الخدمات عن طريق استخدام المحارق لتوليد الطاقة الكهربائية، وطمر الرماد المتبقي من المحارق في مردم نفايات صحية على ألا يتجاوز الحجم الإجمالي للرماد المتبقي بعد إتمام عملية الحرق 5٪ من إجمالي حجم النفايات. وتقدر الطاقة الاستيعابية للمشروع بنسبة 50٪ من إجمالي النفايات البلدية الصلبة الناتجة في الكويت.
أما مشروع العبدلية للطاقة الشمسية فهو مشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بدورة مدمجة بين الطاقة الشمسية والدورة المزدوجة من التربينات الغازية والتربينات البخارية في منطقة العبدلية جنوب الكويت، ومن المقدر أن يولد المشروع طاقة كهربائية بنحو 280 ميغاواط ويبلغ إسهام الطاقة الشمسية منها نحو 60 ميغاواط، وللمشروع عدة فوائد أهمها بيئية تتمثل في أن الانبعاثات السنوية من غاز ثاني أكسيد الكربون ستكون 48,000 طن وهي نسبة أقل مما هو متوقع في حالة محطة تقليدية لها نفس القدرة، إضافة إلى التوفير في حرق الوقود لإنتاج الطاقة موازية للطاقة الشمسية المتوقع إنتاجها. وسيتم تنفيذ هذه المشروعات وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي تهدف الدولة من خلاله الى تعزيز مشاركة دور القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة، ساعية إلى إحداث نقلة نوعية في التكنولوجيا المستخدمة ومستوى الخدمات المقدمة من هذه المشروعات ونقل المعرفة وخلق فرص عمل للمخرجات والكفاءات الوطنية، إضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الكويت وتحريك عجلة الاقتصاد بما يخفف الأعباء عن ميزانية الدولة ويسمح لها بالاستثمار في قطاعات أخرى، فضلا عن توزيع مخاطر هذه المشروعات بين الجهات العامة والقطاع الخاص بما يعزز تعديل دور الدولة من عملها الحالي الشامل إلى العمل كمطور ومنظم ومراقب لجودة الخدمات، وهو ما يتوافق مع أفضل التجارب والمعايير المهنية والدولية بهذا الشأن.
ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي، خاصة انه وضع في الاعتبار أن هذه المشروعات سيكون العوائد المتوقعة منها ليست فقط تطوير الخدمات وتحسينها، بل من حيث توسعة القاعدة الرأسمالية لسوق الأوراق المالية كون هذه المشروعات ستنفذ من خلال شركات مساهمة عامة، علما أن الفائدة الكبرى ستكون من خلال تملك المواطنين الكويتيين لـ 50٪ من هذه الشراكة من خلال إجراءات الاكتتاب العام.
وتعمل الهيئة على عدد من المشروعات العملاقة ذات الطابع التنموي تهدف لطرحها بأسرع ما يمكن وسيعلن عنها تباعا، مؤكدا ان الكويت حريصة كل الحرص وجادة في تنفيذ خطتها التنموية بكل شفافية تحقيقا لرؤية وتوجيهات صاحب السمو الأمير.

اتجاهه لتخطي الـ 4٪ نهاية العام.. والأغذية والمشروبات ترتفع 3,6٪

الكويت الأعلى خليجياً بالتضخم في 2015

المحلل المالي

تعرض «الأنباء» تحليلا خاصا عن مستويات التضخم في مؤشر أسعار المستهلك بالكويت، حيث يأتي هذا التحليل بعد ان أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال عام 2014، بالإضافة الى نسب التغيير بأسعار السلع الأكثر تأثيرا في تضخم أسعار المستهلكين بالكويت.
وتعتمد هذه الأرقام على عام 2007 كأساس لاحتساب التغير في مؤشر أسعار المستهلك، حيث سجلت أسعار المستهلك في الكويت أرقاما قياسية خلال عام 2008 بمعدل تضخم سنوي بلغ نحو 10,6٪، ثم بدأت الأسعار في الاستقرار عند معدل سنوي بلغ 4,25٪ خلال الفترة من 2009 الى 2011، وبدأ معدل التضخم السنوي في الكويت خلال 2012 بالانحسار تحت مستوى 3٪ (معدل سنوي 2,65٪)، ليرتفع بعدها بشكل طفيف لـ 3٪ خلال 2014.
ومن المتوقع ان يرتفع التضخم في أسعار المستهلك خلال عام 2015 الى نحو 4٪ مما يؤشر على ارتفاع الضغوط التضخمية في أسعار المستهلك والتي بمعظمها مستوردة من الخارج ومترابطة مع أسعار السلع في الأسواق العالمية بالتزامن مع ارتفاع أسعار الخدمات المحلية، وفيما يلي أبرز التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك بالكويت والخليج:

رقم قياسي لمؤشر الأسعار الكويتي

خلال الأشهر الـ 6 الأولى من 2015 سجل التضخم رقما قياسيا لمؤشر أسعار المستهلك وبالتحديد في يونيو الماضي بارتفاع بلغ 3,54٪ على أساس سنوي مقارنة مع يونيو 2014، وهو أعلى من نسب التضخم في السعودية وقطر وعمان والبحرين للفترة نفسها، مما يؤكد التوقعات بان معدل التضخم السنوي خلال العام الحالي قد يتخطى نسبة الـ 4٪.
ويعود سبب ارتفاع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك هذا العام الى ارتفاع اسعار المطاعم والفنادق بنسبة 6,88٪، وخدمات المسكن بنسبة 6,54٪، وأسعار السجائر والتبغ بنسبة 6,03٪، وأسعار خدمات التعليم بنسبة 4,41٪، وهي ارتفاعات تزيد العبء المعيشي على المستهلك.
ويبدو ان أسعار الأغذية والمشروبات قد بدأت تأخذ مسارا تصاعديا، حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 3,65٪ بالمقارنة مع 2,6٪ لعام 2014، وتلتها خدمات الصحة بـ2,07٪، والنقل ب 0,64٪، فيما تشهد أسعار الاتصالات انخفاضا متتاليا منذ 2013 حين انخفضت بنسبة 0,4٪، ثم ارتفعت بنسبة 0,3٪ على اساس سنوي خلال الاشهر الـ 6 الأولى من 2015 ويرجع ذلك لتشبع سوق الاتصالات المحلي والمنافسة الشديدة والتقنيات والتكنولوجيا البديلة التي بدأت تحل مكان الاتصالات التقليدية مرتفعة السعر.

تقارب نسب التضخم بالخليج

عند مقارنة نسبة تضخم أسعار المستهلك في الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ ان معدلات التضخم كانت متقاربة خلال 2014، حيث بلغ معدل التضخم السنوي بالكويت نحو 3٪ بالمقارنة مع نسبة التضخم بالسعودية وقطر التي بلغت 2,68٪ لكل منهما، بينما كان معدل التضخم أفضل نسبيا في الإمارات والبحرين بنسبة بلغت 2,33٪ و2,5٪ على التوالي، فيما تتمتع سلطنة عمان بأقل نسبة تضخم في أسعار المستهلك خليجيا بأقل من 1٪ عند مستوى 0,8٪.
وخلال الأشهر الـ 6 الأولى من 2015 وعلى أساس سنوي بالمقارنة مع يونيو 2014 نلاحظ زيادة طفيفة في الضغوط التضخمية في الإمارات، حيث ارتفعت نسبة التضخم على أساس سنوي الى 4,22٪ نتيجة ارتفاع أسعار خدمات المسكن (الإيجارات والصيانة المنزلية) بنسبة 10,2٪ مما يدل على الانتعاش في السوق العقاري خاصة في إمارتي دبي وأبوظبي، ومن المتوقع ان يرتفع التضخم خلال النصف الثاني من السنة بسبب تحرير اسعار الوقود في الإمارات ليسجل خلال كامل عام 2015 نحو 4,8٪.
وشهدت السعودية السوق الاستهلاكي الأكبر في الخليج وبحجم اقتصاد بلغ نحو 750 مليار دولار في 2014، تراجع ضغوط التضخم في أسعار المستهلك لتسجل خلال النصف الأول من 2015 نحو 2,16٪ بالمقارنة مع 2,68٪ لعام 2014 نتيجة التخفيف من ضغوط الارتفاع في أسعار خدمات المسكن والأغذية والمشروبات.
وإجمالا فإن معدلات التضخم في دول الخليج لاتزال عند مستويات مقبولة منذ عام 2010 مما يخفف من الضغوط المعيشية على المستهلك إلا ان بعض الخدمات الرئيسية كالتعليم والمسكن تشكل العبء المعيشي الأساسي بالتزامن مع ارتفاع أسعارهما في معظم الدول الخليجية وتشكيلهما النسبة الكبرى من أقسام الإنفاق الرئيسية للمستهلك.
وهناك تأثير مستقبلي على تضخم أسعار المستهلك وذلك بعد تحرير اسعار الوقود في الإمارات والتوجه لرفع الدعم عن أسعار الوقود في الكويت وفرض رسوم جديدة على الخدمات الحكومية والقسائم الصناعية ضمن الخطة الجديدة للتعويض عن انخفاض اسعار النفط التي يبدو انها غير قابلة للانتعاش في المدى المتوسط وتشكل عبئا على ميزانية الدولة بتراجع إيراداتها وتسجيل العجز المالي.
وعند مقارنة التضخم خلال النصف الأول من 2015 وعلى أساس سنوي، وذلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية في الكويت بالمقارنة مع السعودية والإمارات يتبين ان ارتفاع اسعار الفنادق والمطاعم في الكويت بلغ 6,88٪ وهو الأعلى بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3,2٪ فقط في الامارات (البلد السياحي الاول في الخليج)، والسعودية التي انخفضت أسعار الفنادق والمطاعم بها بنسبة 1,6٪ مما يطرح السؤال عن تحديد الأسعار ومراقبتها في الكويت التي لا تعتبر بلدا سياحيا كغيره من البلاد الخليجية.

نسبة التضخم في أقسام الإنفاق الرئيسية مقارنة يونيو 2015 مع يونيو 2014 (الكويت)

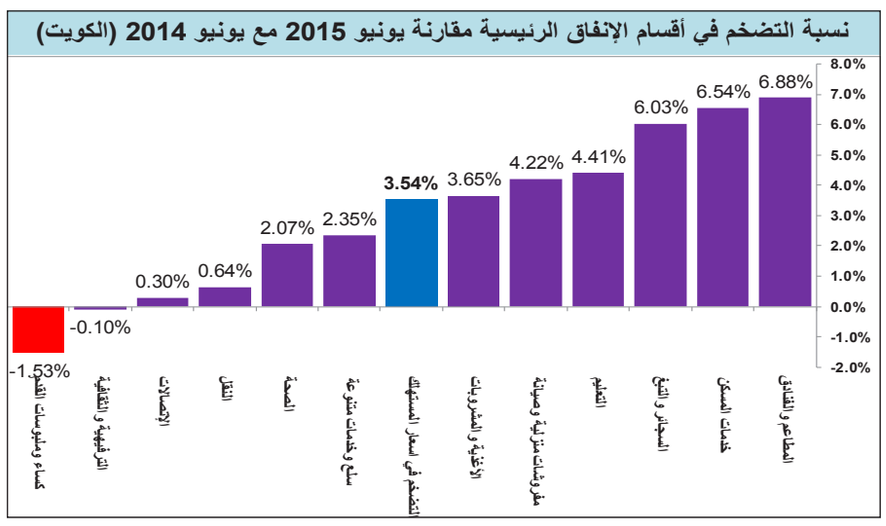

الوزن الترجيحي لأقسام الإنفاق الرئيسية كما في 30 يونيو 2015 (الكويت)

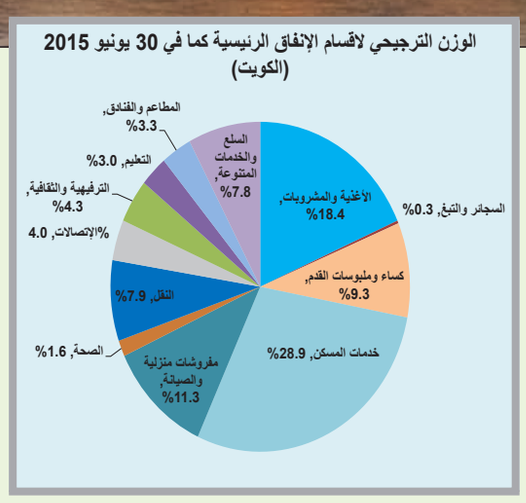

استمرار تراجع الاتصالات منذ 2013

تقارب معدلات التضخم خليجياً عند 3٪.. وعمان الأقل بـ 0,8٪

تحرير أسعار الوقود ورفع الدعم يؤثر مستقبلياً على تضخم الأسعار

ارتفاع أسعار الفنادق والمطاعم بالكويت 6,8٪.. متفوقة على الإمارات الأكثر سياحة خليجياً

السلع الأكثر تأثيراً على المستهلك

تعتبر مجموعة خدمات المسكن الأكثر تأثيرا في مؤشر تضخم أسعار المستهلك بالكويت بوزن ترجيحي من إجمالي سلة السلع والخدمات الاستهلاكية في نهاية يونيو 2015 بلغ 28,9٪، فيما بلغ المعدل السنوي للتضخم في أسعار خدمات المسكن خلال السنوات ال 3 الماضية (2012ـ2014) نحو 4٪ نتيجة ارتفاع الإيجارات مما يشكل عامل مساعد على ارتفاع التضخم في أسعار المستهلك.
وتأتي مجموعة الأغذية والمشروبات في المرتبة الثانية بوزن ترجيحي من إجمالي سلع السلع والخدمات الاستهلاكية بلغ 18,4٪ وبمعدل تضخم سنوي في أسعارها خلال السنوات ال 3 الماضية نسبته 2,5٪، تلتها المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنسبة 11,3٪ وبمعدل تضخم سنوي في أسعارها نسبته 4٪ خلال الفترة من 2012 الى 2014، أما الكساء وملبوسات القدم فتأتي بوزن ترجيحي بلغ 9,3٪ وبمعدل تضخم 2,1٪. أما خدمات التعليم والتي تعتبر أساسية وتستقطع جزءا كبيرا من نفقات الاسرة، فقد بلغ وزنها فقط 3٪ بينما بلغ المعدل السنوي للتضخم في أسعارها نحو 4,4٪ وهو ما يشكل عبئا على تكلفة المعيشة وبالتالي لا تعكس نسب التضخم المعلنة والارتفاع الحقيقي في أسعار المستهلك والأعباء المعيشية.